مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: خريطة القوى السياسية العراقية بعد داعش وتحدياتها
اسم الكاتب: م.د. احمد محمد علي جابر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7236
تاريخ الاسترداد: 2025/06/16 06:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

خريطة القوى السياسية العراقية بعد داعش وتحدياتها

م.د. احمد محمد علي جابر (*)
Hrs81@yahoo.com

الملخص

تعاني بنية القوى السياسية العراقية من تحديات خطيرة تمس وحدة تلك القوى وتماسكها، فكانت أحداث العام 2014 وسقوط عدد من المدن العراقية بيد مايسمى تنظيم داعش دالة واضحة بينت بشكل كبير هشاشة بنية تلك القوى وضعف البناء المؤسسي لها فالقوى السياسية العراقية ومنذ التغيير الذي شهده العراق لم تستطع ان تحقق انجازات واضحة، مما أدى الى تحديات خطيرة تهدد وحدتها وتماسكها وشعبيتها خاصة وعجزها عن النجاح في بناء الدولة العراقية ومؤسسات تلك االدولة، مما جعل تلك القوى في حالة من التشتت والانقسام وصعود قوى جديدة تحاول التخلص من أخطاء القوى التقليدية الماسكة بالسلطة.

المقدمة:

شهدت مرحلة سيطرة مايسمى تنظيم(داعش) تهديداً خطير على البنية السياسية والفكرية والإجتماعية العراقية إذ تم تهديد كيان الدولة في العراق، وبينت ضعف البناء المؤسسي، ودالة واضحة على ان الدولة العراقية التي تم أنشائها بعد العام 2003 على أساس المحاصصة الحزبية بغية التمثيل الكامل للفئات الأجتماعية العراقية، كانت خاطئة وبينت الفشل الواضح في عدم وجود أستراتيجية أو منهج واضح تتبناه تلك القوى وانعكس ذلك ادائها في بناء

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

الدولة، أدى ذلك بالنتيجة الى إحباط كبير لدى اللمواطن العراقي بسبب عدم وجود منجز على الأرض، وخير دالة على ذلك تنامي هذا الأحباط في المناطق التي احتلت من قبل التنظيم الأرهابي وعدم الدفاع عنها من قبل سكان تلك المناطق بل وصل الأحباط الى داخل المؤسسة العسكرية العراقية وأنهيار فرق كاملة من القوات المسلحة بسبب هذا الفشل، كذلك تنامي حدة المظاهرات في الوسط والجنوب نتيجة نقص الخدمات وانهيار البنية التحتية والفساد المستشري في مؤسسات الدولة المختلفة، وبينت هذه الأزمات بشكل واضح إن أغلب القوى السياسية العراقية التي كانت جزء من العملية السياسية أو في المعارضة لم تلبي طموح الشارع العراقي سواء بخطابهم أو توجهاتهم الفكرية أو رؤيتهم لعدد من القضايا ك(الهوية الوطنية والوحدة الوطنية وبناء الدولة) ولم تطبق على أرض الواقع بما يخدم بناء الدولة والتماسك والأستقرار المجتمعي، لذلك جاء سيطرة التنظيم الارهابي ليكون دالة واضحة على فشل رؤية القوى السياسية لاسيما فيما يتعلق ببناء الدولة العراقية ووحدتها وماتم تبنيه فيما مضى من سياسات، بل أثبتت هذه المرحلة عدم الجدية لدى بعض القوى السياسية في تطبيق إستراتيجية واضحة المعالم تتعلق بتعزيز أستقرار الوضع العراقي وبناء الهوية الوطنية، والفشل في منع تنامي الأحتقان الطائفي والأفادة من الإحتقان المجتمعي بما يحقق المكاسب الحزبية، وتنامي ظاهرة الفساد بجميع أشكالة وأمتزاجة مع السياسة وتغلغله في مؤسسات الدولة مع حماية كاملة توفرها قوانين العفو العام التي تصدر من السلطة التشريعية بين مدة وأخرى، كرستها حالات التوافق والمحاصصة لتمرير تلك القوانين عبر دفاع تلك القوى عن الفاسدين لما يمثلونه كجزء من حزب أو طائفة أو قومية، إذ تعد المحاسبة خطاً احمر لايمكن المساس به، مما ولد نفوراً واحباطاً شعبياً عاماً.

تقوم فرضية البحث ان فشل القوى السياسية العراقية ومنذ2003 في تحقيق انجازات واضحة، أدى ذلك الى تحديات خطيرة تهدد وحدتها وتماسكها وشعبيتها لاسيما بعد أحداث العام 2014 ، مما جعل تلك القوى في حالة من التشتت والانقسام وولد ذلك صعود قوى جديدة تحاول التخلص من أخطاء القوى التقليدية المتسكة بالسلطة.

وقسم البحث الى مطلبين يتناول المطلب الاول بنية القوى السياسية العراقية بعد العام 2003 أما المطلب الثاني فيبحث في التحديات التي طرأت على بنية القوى السياسية العراقية بعد العام 2014.

المطلب الأول: بنية القوى السياسية العراقية بعد العام 2003

يعرف (راد كليف براون) البنية بأنها:(ترتيب أشخاص تقوم بينهم علاقات محددة على نحو تأسيس كالعلاقات القائمة بين الملك ورعيته أو الزوج وزوجته، وتبرز في المجتمع خمسة أنواع من البنى وهي البنية الأقتصادية والبنى الديموغرافية والبنى الأجتماعية والبنى التأسيسية والبنى السياسية والقانونية وتأخذ بالأعتبار علاقتها بالسلطة القائمة وكيفية اختيار الحكام وعلاقة هؤلاء بأفراد الشعب فضلاً عن توزيع السلطات بين هيئات ومؤسسات الدولة المختلفة).[1]

اما (ليفي شتراوس) يعرف البنية بأنها تحمل بالدرجة الأولى طابع النسق أو النظام، وتتألف من عناصر منتظمة وهذا التنظيم يجعل أي تحول يطرأ على أحد منها يعرض باقي العناصر لهذا التحول، كما أن ادراك الظواهر حسب شتراوس لابد ان تكون متصلة ببعضها وليس تحليل كل ظاهرة على حده من أجل معرفة أوجة التباين والتشابة بين هذه الظواهر، بحيث تبرز رؤى تحليلية واضحة العالم، كما ان أدراك البنية لايقتصر على مستوى الظواهر الخارجية فحسب بل الداخلية أيضاً لمعرفة ماوراء الفوضى والذي يعطي رؤية شاملة واضحة المعالم.[2]

لذلك فان العراق وهو في اطار التحول نحو اليمقراطية يحتاج الى تاسيس بنية متينة على المستوى السياسي والأجتماعي والأقتصادي تعمل مع بعضها بشكل متكامل للنهوض بالدولة والمجتمع، وتنتج بدورها مخرجات مهمة تعزز البناء الديمقراطي، ومن هذه المخرجات نظام دستوري قوي يقوم على أساس على توزيع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائي طبقاً لمبدأ فصل السلطات، وإنتخابات نزيهة وتعددية بعيد عن الأحتكار السياسي أو الطائفية السياسية، ونظام حزبي قائم على معايير وطنية وليست طائفية أو قومية ضيقة،

وضمانات تحترم حقوق وحريات المواطن ورفاهية اقتصادية وعدالة أجتماعية بين مختلف المواطنين وأنتمائاتهم.[3]

لذلك عند تحليل بنية القوى السياسية العراقية على أختلافها وتنوعها الفكري بعد العام 2003 نجد أنها شهدت ثلاث أتجاهات: [4]

الأتجاه الاول: القوى السياسية العراقية التقليدية: وتنوعت توجهات هذه القوى مابين أسلامية (شيعية، سنية) وغير أسلامية (ليبرالية، يسارية) وقومية (قومية كردية، قومية عربية) وكان الجامع بين أغلب هذه القوى هو نشاطها السياسي الذي كان فاعلاً في المنفى، وشاركت معظم تلك القوى في مؤتمرات المعارضة العراقية في الخارج، وأتفقت على هدف واحد وهو أسقاط النظام السياسي السابق، أما الأهداف الأخرى فأختلفت فيها الى حد الصراع، وتحاول كل من هذه القوى تبني رؤية فكرية وخطاب فكري لمستقبل العراق ينسجم مع الرؤية الايديولوجية والمصلحية لها، مما خلق صراعاً حتى قبل دخول تلك القوى العملية السياسية بعد 2003 بل وصل الى حد الأقتتال كما حصل مع الحزبين الكرديين أبان الحرب الأهلية، أما عند دخول القوى السياسية الى العراق نجد ان هذه القوى أستمرت في تبني الرؤية نفسها التي كانت تتبناها أبان حقبة المعارضة العراقية، إذ ان متبنياتها الفكرية وممارستها للعمل السياسي لم تتغير، وأستمرت بصبغتها وهويتها الطائفية والقومية ولم تحاول الخروج من هذه الرؤية، والذي بدوره أنعكس سلباً على الأستقرار المجتمعي، وأدى بدوره الى تنامي الهويات الفرعية التي كانت مكبوته نتيجة السياسات السابقة على حساب الهوية الوطنية والذي أنعكس على الصراع المجتمعي داخل العراق، وترتكز هذه القوى في التعبير عن نفسها بان التاريخ النضالي الطويل ضد الدكتاتورية يعطيها الشرعية في ان يكون لها دور مهم ومؤثر في مستقبل العراق والحصول على موقع مهم ومؤثر في الحكم.[5]

ثانياً: القوى السياسية العراقية التي نشأت بعد العام 2003 : وتوزعت هذه القوى مابين قوى سياسية تأسست بعد تغيير النظام السياسي ومن كانت معارضة للنظام كما هو حال التيار الصدري وقوى أنشقت عن القوى السياسية التقليدية تنيجة الصراع الداخلي كحركة

التغيير الكردية وتيار الاصلاح الوطني وتيار الحكمة وانشقاق قيادات من القوى السياسية السنية من الحزب الأسلامي، ويعود سبب هذه الأنشقاقات الى الخلافات الداخلية الكبيرة حول سياسات تلك القوى أو الصراع على الزعامة مع الزعامات التقليدية وطموح بعض قيادات تلك القوى تصدر المشهد السياسي، وتبرر تلك القيادات هذا الأنشقاق نتيجة الفشل السياسي الداخلي وفي إدارة العملية السياسية، ومحاولتها الخروج من الأطار الطائفي والقومي الذي تأطرت به القوى السياسية التقليدية والذي لايلقى مقبولية في الشارع العراقي.[6]

ثالثاً: القوى السياسية العراقية الصاعدة: تنامى وجود هذه القوى بعد تزايد حدة الأزمات التي يعانيها البلد وقصور القوى التقليدية الماسكة بالسلطة من إيجاد معالجات شاملة ولاسيما تنامي حجم الفساد بمختلف القطاعات، وإرتفاع مستوى خط الفقر وإزدياد حجم العاطلين عن العمل وقلة توفير ضمانات أجتماعية وصحية للعراقيين، فضلاً عن إستمرار عدم الأستقرار السياسي والإجتماعي يغذيها الصراع الحزبي، وتتألف القوى المعارضة من مزيج متنوع متمثل بالناشطين المدنيين، متنوعي الاتجاهات السياسية وبعض القوى اليسارية والليبرالية والإسلامية، التي تعارض السياسات التي أتبعتها القوى التي حكمت العراق بعد العام 2003 والنتائج السلبية التي وصل اليها البلد، والملاحظ عند تحليل بنية تلك القوى، يتبين الضعف الكبير في البنية التنظيمية، فضلاً عن تاثيرها المحدود مقارنة بالقوى السياسية التقليدية وسيطرة تلك القوى على مفاصل الدولة والذي اعطاها قوة كبيرة، فضلاً عن قلة الخبرة السياسية التي تملكها والتي اثرت على موقعها بين القوى السياسية العراقية بعد العام 2003، والتي لم تحصل الا على عدد محدود من المقاعد داخل البرلمان العراقي، لاسيما مع تنامي النزعات الطائفية والقومية، طوال الانتخابات السابقة والكم الكبير المال السياسي في الأنتخابات، لذلك تقوم رؤية هذه القوى على معارضة السياسات الخاطئة التي تم ممارستها بعد 2003 والتأكيد على ضرورة الخروج من المحاصصة ومحاسبة الفاسدين وبناء مجتمع قائم على أساس القيم المدنية والقيام باصلاحات دستورية وسياسية واجتتماعية شاملة.[7]

فكان بناء العملية السياسية في العراق بعد 2003 على أساس خاطئ وسيطرة القوى السياسية التقليدية وحصلولها على حصة الاسد في المكاسب لاسيما المناصب الحكومية، وتعزيزها لمفهوم المحاصصة، وتأطيره بمبدأ الديمقراطية التوافقية والتي كانت تطبقه تلك القوى في مؤتمرات المعارضة العراقية في المهجر لتمثيل الفئات المجتمعية، مما جعل العراق يتحول الى محطة للتقاسم الحزبي بين القوى السنية والشيعية والكردية وتبرز بصورة واضحة في تقسيم الرئاسات الثلاث، أما القوى السياسية الصاعده لاسيما غير الأسلامية منها فتنتقد هذه السياسات، وإعتماد جميع القوى السياسية التقليدية على التأجيج الطائفي والقومي، للحصول على المكاسب بحجة التمييزو التهميش لعقود كبيرة أدى بالنتيجية الى حرب طائفية كادت أن تدمر العراق ووحدته وهويته الوطنية على حساب الهويات الفرعية الطائفية والقومية والدينية المتصارعة التي يؤججها خطاب تلك القوى والتي حققت من خلالها الوصول الى السلطة.[8]

ليس هذا وحسب إنما إستمر الدور فالأقليمي والدولي الذي احتضن القوى السياسية التقليدية في مرحلة المعارضة لم ينقطع تاثيره حتى بعد مشاركة تلك القوى في العملية السياسية انما أزداد الدور الأقليمي والدولي بتأثيره على رؤية القوى السياسية العراقية ونشاطها وسياستها وإدائها، مما جعل أغلب القوى السياسية العراقية تعاني من التبعية لأحد الأطراف الأقليمية، ومن غير الواقعي أن ينكر أحد الدور الايراني والأمريكي والتركي والخليجي، وتأثيرة على الأطراف السياسية العراقية ولعل مرحلة مابعد نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2018 وتشكيل الحكومة دالة واضحة على هذا الدور، وجعل العراق يدخل في مرحلة من عدم الأستقرار السياسي نتيجة الصراع الأقليمي وأختلاف الأجندات التي تؤثر سلباً على أستقرار العراق والسلم الأهلي في هذا البلد.[9]

لكن الخلل في العملية السياسية في العراق يكمن أيضاً بثقافة الأستبداد السائدة بين القوى السياسية والتمسك بالسلطة لدى أغلب الاطراف، بالرغم من إن أغلب قيادات تلك القوى عاش مدة طويلة في بلدان ديمقراطية، لكن الملاحظ ان أغلب قيادات تلك القوى لم يستفد

أو يتأثر بتلك القيم والذي أثر بدوره على سياسات لك القوى، وان قصور تلك القوى إمتد الى تحجيم أي دعم لتعزيز ثقافة العيش المشترك وأستبدالها بثقافة الصراع بين المكونات تحت مبرر المطالبة بالحقوق من دون أن تتحقق تلك الحقوق لكن تم تحقبق المكاسب السياسية لتلك القوى من خلال مشاركة ممثليها بالحكومات المتعاقبة من دون أنجاز ملحوظ، فتنامت حالة الفقر الى مستويات كبيرة وتنامي مشكلات البطالة بين الشباب وسوء الخدمات الصحية والتعليمية وانتشار عمالة الأطفال من دون معالجات شاملة تلك المشكلات، وقد أدت لتك السياسات الى اتساع الهوه لتصبح بين الفئات المجتمعية المتنوعة والنخبة الحاكمة، أضافة الى القصور الواضح في الخطاب، إذ لم تستطع تلك القوى الخروج من خطاب المعارضة الذي كانت تتبناه تلك القوى الى خطاب بناء الدولة على أساس المواطنة، فالحكومات العراقية على مدى أكثر من خمسة عشر عاماً لم تستطع ان تلبي طموحات الفرد العراقي من المساواة والحياة الكريمة والعدالة الاجتماعية، فضلاً عن عجزها إيجاد معالجات وادارة الأزمات التي تعاني منها الدولة العراقية، فالازمة التي تعاني منها هذه القوى هي أزمة إدارة دولة لاسيما مع عدم قدرتها وضع ضمانات لتعزيز الوحدة الوطنية فالعنف الذي تعرض له العراقيين خلال الحرب الطائفية وما جاء من سيطرة مايسمى بتنظيم داعش على مناطق كبيرة من العراق فضلاً عما تعرضت له الاقليات من جرائم بشعة خاصة المسيحيين والأيزيديين والشبك من قتل وتهجير وسبي.[10] كل هذا الفشل يعطي الفرد العراقي الحق بالمطالبة بعدة حقوق يملكها كأسقاط أو أصلاح أومحاكمة السلطة التي تحكمة كون ان هناك أطار تعاقدي بين السلطة والشعب، وأي قصور من قبل السلطة يعطي الحق للافرد بالمطالبة بتلك الحقوق وهي أسس واضحه وضعها مفكري العقد الاجتماعي.

أما العملية الانتخابية فنجد خطاب تلك القوى موجهاً الى جمهورها الطائفي أو القومي من دون ان يكون هناك كسراً للقاعدة طوال أربع عمليات إنتخابية ماضية وهي دالة واضحة على عدم خروج تلك القوى من جمهورها القائم على البوتقة الطائفية أو القومية، وذلك

قصور كبير في إستراتيجية تلك القوى فضلاً عن العجز في تحقيق أي منجز لجمهور كل منها مما جعل جمهور تلك القوى يشعر بالاحباط ويبحث عن بديل. [11]

ويبرز بشكل كبير على تدني نسبة المشاركة في أنتخابات العام **2018** وهي دالة وضحة على عدم ثقة جمهور معظم القوى السياسية التقليدية وبما تتبناه إنتخابياً والذي أنتج عن عزوف نسبة كبيرة من العراقيين من المشاركة في الأنتخابات إذ وصلت نسبة المشاركة الى **44.52%** من نسبة المشاركة حسب الأحصائية الرسمية المفوضية المستقلة للأنتخابات وهي محصلة إجمالية لعموم العراق أي ان هناك محافظات تدنت فيها نسبة المشاركة الى مستويات أدنى من هذه النسبة المعلنة.[12]

لذلك فان تشخيص الخلل لايحتاج الى تحليلات وتفسيرات كبيرة، فما يعانية العراق من أزمات سببه خللاً بنيوياً وفكرياً تعاني منه القوى السياسية العراقية، لكن بالنتيجة لم تستطع تلك القوى وقياداتها وضع حل جذري لمعالجة هذا الخلل والسبب يعود الى مستويات ثلاثة وهي: [13]

1. خلل في ادارة الحكم والفشل الكبير في إدارة الدولة.
2. بالإستئثار بالسلطة على مستوى البناء الداخلي الحزبي مما يترتب على هذا الأستئثار كثرة الإنشقاقات الداخلية مما يعوق وحدة الحزب وأستقرارة وقدرته على الأستمرارية.
3. الخلل في العلاقة داخل المكون شيعياً أم سنياً أم كردياً فطبيعة العلاقة يسودها عدم الأستقرار والصراع.

لذلك الفشل في إيجاد معالجات لتلك المشكلات يجعل من هدف المشاركة فقط هو الحفاظ على مكاسب الحزب(الطائفي/ القومي) وليس مكسباً وطنياً عراقياً من أجل توفير أحتياجات المواطن، وبهذا أصبح الوصول الى السلطة هو هدف تلك القوى واصبح رؤية تلك القوى الى الوطن والوطنية ضمن أطار القومية والمذهب والدين بل تصل الى العشيرة، فالوطن في نظر البعض هي هذه النظرة الضيقة التي يستطيع من خلالها الحزب الوصول الى

السلطة من خلال أستقطاب جمهوره وليس ما يقدمه من انجازات للشعب وبالتالي أصبحت النزعة الوطنية والهوية الوطنية تتقوقع خلف المذهب والحزب والقبيلة.

كما يلاحظ في البنية القيادية لمعظم القوى السياسية العراقية سيادة مفهوم التوريث السياسي في البنية القيادية لتلك القوى فتعاقب الزعامة لدى تلك القوى لايخرج من عائلة زعيم الحزب وبرز ذلك واضحاً في عدد غير قليل من القوى السياسية العراقية كالحزب الديمقراطي الكردستاني أو الاتحاد الوطني الكردستاني أو المجلس الأعلى الإسلامي العراقي قبل أنفصال السيد عمار الحكيم وتأسيس تيار الحكمة، فضلاً عن تركيز واتكاء أغلب تلك القوى التقليدية على الموروث التأريخي النضالي من دون التجديد في المفاهيم الذي يؤسسون عليها كسب الجمهور التي لم تستطع ان تلبي طموحات المواطنين لاسيما مع تردي الخدمات والمشاكل البنيوية الكبيرة التي يعاني منها المجتمع العراقي كالفقر والبطالة.[14]

المطلب الثاني: التحديات التي طرأت على بنية القوى السياسية العراقية بعد العام 2014

أثبتت المرحلة التي شهدت سيطرة مايسمى تنظيم (داعش) على مساحات كبيرة من الاراضي العراقية على مقدار الضعف وعدم أستقرار البنية السياسية التي قامت عليها الدولة العراقية، ولاسيما مع فشل المشروع الذي تبنته القوى السياسية العراقية المشاركة في السلطة مابعد 2003 فالآثار السلبية التي نجمت عن المحاصصة والاحتقان بين الفئات المجتمعية يغذيها الصراع السياسي بين القوى السياسية العراقية على المكاسب والمغانم، ادى الى فشل تلك القوى في تبني رؤية واقعية بناء الدولة العراقية، كذلك بينت هذه المدة العصيبة من تاريخ العراق عمق الهوة بين المجتمع العراقي بتنوعاته المختلفة والنخبة الحاكمة، والمشكلات التي يعانيها المجتمع من أنعدام الخدمات والبطالة وتنامي ظاهرة الفساد، وأنتشار المحسوبية والمنسوبية لعبت دوراً كبيراً في زيادة هذه الهوة، كما ان التحالفات السياسية التأريخية الطويلة التي كانت قائمة بين القوى السياسية العراقية لم تستمر فالتحالف الأستراتيجي الشيعي الكردي الذي أمتد لعقود منذ عهد المعارضة العراقية وما بعد العام 2003 لم يستمر نتيجة

اختلاف المصالح بين هذه القوى، كل ذلك فيه دالة واضحة على فشل المشروع الذي تبنته تلك القوى وعدم وجود أستراتيجة واضحة لبناء دولة على اساس المساواة في الحقوق والواجبات لجميع العراقيين وليس على اساس المحاصصة والمكوناتية.[15]

فإزدياد حدة هذا الخلاف بعد الاتهامات المباشرة من بعض الزعامات الشيعية لاسيما رئيس الوزراء السابق نوري المالكي بدور كردي بتسهيل إنهيار الجيش العراقي في الموصل عن طريق بعض الضباط الكرد في الجيش، وسيطرة قوات البيشمركة الكردية على كركوك وإنتهازها هذا الفراغ الأمني لفرض الامر الواقع على المناطق المتنازع عليها، وقرب وجهات النظر بين القوى الشيعية والسنية بالرغم من قوة علاقة القوى السنية مع الكرد، لكن من الناحية الديموغرافية فان هذه المناطق يسكنها جمهور القوى السنية والذي يؤثر بدوره على قوة تلك القوى وموقف جمهورها، ونتيجة لفرض الامر الواقع أعلن رئيس أقليم كردستان العراق آنذاك مسعود البرزاني إجراء إستفتاء بداية لأعلان الأنفصال عن العراق، مما وحد القوى السياسية العراقية الشيعية والسنية لمقاومة هذا المشروع، لاسيما مع رفض دول الأقليم ذات النفوذ المؤثر في العراق كأيران وتركيا فضلاً عن الرفض الأمريكي والأوربي لإستفتاء الأقليم، جعل القوى السياسية الكردية وتحديداً الحزب الديمقراطي الكردستاني وجناح من الأتحاد الوطني الكردستاني وبعض القوى الكردية الأخرى يصرون على إجراء الأستفتاء مما جعل الحكومة العراقية تصدر عدد من القرارات بغية تطبيق صلاحيات الحكومة الأتحادية المحددة في الدستور والتي لم تطبق منذ العام 2003 على الاقليم بما فيها المطارات والمنافذ الحدودية وسيطرت القوات العراقية على كركوك ومعظم المناطق المتنازع عليها المسيطر عليها من قبل الأقليم، كل ذلك جعل الجمهور الكردي في حالة صدمة كبيرة نتيجة النكسة الكبيرة التي تعرضت لها قوات البيشمركة فضلاً عن المشكلات الداخلية أبرزها الأقتصادية مما أدى الى تنامي حجم الأنتقاد والتذمر الشعبي وأصبحت الأطروحات القومية التي كانت تطرح من قبل القوى السياسية التقليدية حول الهوية القومية الكردية والحقوق القومية الكردية لاتلبي

الطموح كون تلك القوى لم تحقق تلك الطموحات أو تلبي متطلبات المواطن الكردي البسيط في العيش الكريم والعدالة الأجتماعية.[16]

أذ أدت تلك النكسة لدى القوى التقليدية الى تصاعد دور المعارضة وموقعها كحركة التغيير والجماعة الاسلامية وجناح المعارض من الاتحاد الوطني الكوردستاني تجاه السياسات المتبعة داخل الأقليم من جهه ومع المركز من جهه اخرى ، وفشلها تثبيت المكتسبات التي حصل عليها الأقليم، فلم تستطع قيادة الأقليم أن تقنع الرأي العام الكردي بأن السياسات التي اتبعتها والتي كانت تتبناها طوال عقود تصب في حفظ ورفع المعاناة التي يعانيها المجتمع الكردي من البطالة والطبقية وأنخفاض مستوى المعيشة، والذي دفع وزراء حركة التغيير ورئيس البرلمان الى تقديم أستقالتهم، كل هذا الضغط أثر على قوة رئاسة الاقليم والذي دفع رئيس الأقليم مسعود البرزاني الى الأستقالة ونقل صلاحياته الى رئاسة وزراء الأقليم والبرلمان، أما الإتحاد الوطني الكردستاني فزادت هذه الأزمة من الأنقسام الحاد بين جناحي الحزب المؤيد للأستفتاء والمتحفظ عليه، كما ان أستقالة برهم صالح القيادي وهو من القيادات المؤثرة في الإتحاد وتأسيس التحالف الديمقراطية والعدالة ودخوله الأنتخابات الرلمانية لعام 2018، أثر ذلك بشكل كبير على قوة الإتحاد بعده من المرشحين لخلافة جلال الطلباني، لكن عدم موافقة التيار المحافظ في الحزب وفي مقدمتهم هيرو ابراهيم احمد زوجة جلال طلباني إذ يمثل عقبة أمام تولي قوباد طلباني الزعامة، كذلك أستبعاد بعض القيادات في المهمة ومنهم الا طلباني وعدم ترشيحها للأنتخابات 2018 لمواقفها المعارضة لعملية الأستفتاء والصدام المسلح مع الحكومة المركزية وترشيحها مع كتلة الحل السنية.[17]

كل هذه التطورات أدت الى بروز عدة قوى مناوئة لسياسات القوى التقليدية المسيطرة على الساحة السياسية في الأقليم وفي مقدمتهم شسوار عبد الواحد والذي قاد حرك(لا) لمعارضة أستفتاء الأقليم كون الأستفتاء لايلبي طموح الشعب الكردي وأسس حركة الجيل الجديد من القيادات الشابة ومن المستقلين أصحاب الخبرة وتقوم رؤية القوى المعارضة على الحوار بين الاقليم والمركز وتوحيد مؤسسات حكومة الأقليم بعيداً عن مؤسسات الحزبين المهيمنين على

السلطة والعمل على تحقيق الأصلاح الأقتصادي في مؤسسات الدولة والابتعاد والنزعة القومية التقليدية التي يتبناها الحزب الديمقراطي الكوردستاني والأتحاد الوطني الكوردستاني التي لم تحقق أي منجز.[18]

إن تأثير الأنقسام بين القوى الكردية برز بشكل واضح في إنتخابات **2018** لاسيما مع دخول أغلب القوى الكردية بقوائم منفرده، وبالرغم من التغيير المحدود في خارطة القوى السياسية الكردية في نتائج الإنتخابات البرلمانية كذلك في إنتخابات برلمان الاقليم[*] والاتهامات بالتزوير، لكن حالة التصدع في التحالف الكردستاني برز بشكل واضح مع عدم التوافق في إختيار رئيس الجمهورية بين الحزبين على مرشح واحد، وترشيح الاتحاد الوطني الكوردستاني برهم صالح بعد عودته الى الحزب وفؤاد حسين مرشحاً للحزب الديمقراطي الكردستاني، مما شكل شرخاً في بنية القوى السياسية الكردية فمعادلة التوافق السائدة بين الطرفين تغيرت وتشكلت معادلة جديدة لاتقوم على التوافقات التقليدية السابقة، واصبح رسم الخريطة السياسية الكردية تتداخل فيها القوى السياسية الشيعية والسنية بعد ان كانت الخلافات الداخلية الكردية لاتخرج خارج حدود الأقليم فبدأت تبرز الى الخارج ومحاولة الحزبين التقليديين تحقيق التوازن بالأعتماد على القوى الأخرى الشيعية والسنية، لكن مع ذلك الدوافع المصلحية تدفع القوى الكردية التقليدية في الوصول الى تفاهم للبقاء على مكاسبها الداخلية كأحزاب داخل الأقليم والمكاسب مع المركز.[19]

أما القوى السياسية السنية فتعاني من مشكلات جمه وفي مقدمتها نزوح مايزيد عن ثلاثة ملايين نازح من مناطق التي إحتلها التنظيم الأرهابي وتشريد هذه الكتلة البشرية الهائلة مابين المخيمات ومناطق مختلفة من العراق والتي تعد الجمهور الذي تستند عليه تلك القوى للوصول الى السلطة، فضلاً عن عدم تقديم هذه القوى والقادة والمسؤولين السنة في الحكومة الممثلين لتلك المناطق أي مساعدة لجمهورهم، أدى الى فشل كبير لتلك القوى من أن تحظى بالقبول مرة أخرى، فالسخط الشعبي الكبير من النازحين من تقصير الساسة السنة عن تقديم

المساعدة أستمرار هذا التقصير بعد عودة النازحين الى مناطقهم المحررة، جعل تلك القوى مهددة من عدم تحقيق انجاز في أنتخابات العام 2018 نتيجة هذا السخط.[20]

لكن بروز قوى جديدة من العشائر وبعض القادة السياسيين السنة الذين قادو مقاومة ضد التنظيم الأرهابي وشاركو بالدفاع عن مناطقهم بدعم من القوات المسلحة العراقية و تحرير هذه الاراضي مما أعطى تلك القوى الشعبية الكبيرة بين السكان وبدأت هذه القوى تعمل للحصول على دور بين القوى السياسية السنية التقليدية الماسكة بالسلطة في تلك المحافظات مماسيهدد المكاسب التي حصلو عليها، والذي دفع القوى السياسية التقليدية السنية بالدعوة الى تأجيل الإنتخابات بحجة عدم عودة النازحين الى مناطقهم لكن قرار المحكمة الاتحادية العليا بالألتزام بتاريخ الأنتخابات البرلمانية لعام 2018.[21]

لذلك عملت القوى السياسية السنية للاستعداد لإنتخابات 2018 بثلاث مستويات لتعزيز وجودها اولها هو أن القوى السياسية السنية بحاجة الى تغيير الوجوه السابقة والأبتعاد من القيادات السنية التي كانت طاغية وممثلة للعرب السنة منذ العام 2003 بعد تدني شعبية تلك القيادات الى مستوى كبير لتقصيرهم عن توفير المتطلبات الضرورية لجمهورهم خاصة بعد بعد ماعاناه أبناء المناطق التي أحتلها الأرهاب من نزوح، وأبراز وجوة جديدة تحضى بالمقبولية وشاركت في الدفاع عن هذه المناطق و قدمت الدعم لسكان المدن من النازحين وبعيدين عن شبهات الفساد، لذلك عملت القوى الجديده باستقطاب القوى العشائرية التي قاتلت التنظيم الارهابي فضلا عن التركيز على الشباب والنخب الاكاديمية لتعطي بديلاً للناخب عن الوجوه السابقة تلبي طموح الشارع. اما المستوى الثاني فمحاولات جمع وتوحيد القوى السياسية السنية ضمن قائمة واحدة فشلت فهناك العديد من القوى لم تحبذ المشاركة مع القوى التقليدية الموجودة، وبالتالي استمرت حالة التشتت وتعدد الرؤى والمشاريع التي تطرحها هذه القوى وأصبح البديل ان يكون التحالف مابعد الأنتخابات، أما المستوى الثالث فكان لطبيعة قانون سانت ليغو المعدل ومحاولة كل من القوى السنية معرفة مدى قوتها وجمهورها عملت تلك القوى بتأليف عدد من القوائم الانتخابية والتحالف ما بعد

الانتخابات، لذلك شارك في هذه الانتخابات أكثر من خمسين حزبا وكياناً يمثل تلك القوى، لكن نتائج الأنتخابات العام 2018 وقد افرزت خروج عدد من القيادات التقليدية من العملية الأنتخابية أمثال (سليم الجبوري واحمد المساري و سلمان الجميلي)، أما القيادات الأخرى أمثال أسامة النجيفي) فلم يحصل على الثقل الذي كان يتمتع به في الانتخابات السابقة لقلة التمثيل الذي حققته كتلته، كذلك أستمرار حالة التشتت لدى هذه القوى الى مابعد الأنتخابات فتحالف المحور الذي كان من المفترض يضم جمع القوى السنية سرعان ما أنهار وتوزع مابين تحالف (البناء) المؤلف من الفتح ودولة القانون وتحالف(الأصلاح والأعمار) المؤلف من سائرون والنصر والحكمة والوطنية، وهي دالة على تفكك القوى السياسية التقليدية التي كانت مهيمنه على الساحة بعد العام 2003 الى قوى جديدة تضم قوى متنوعه فكرياً وعقائدياً ولعل انتخاب رئيس مجلس النواب (مُحَمَّد ريكان الحلبوسي) دالة واضحة على أختلاف خارطة القوى السياسية السنية. [22]

أما القوى السياسية الشيعية لم تختلف عن القوى الكردية والسنية، فالسخط الذي تنامى في الشارع الشيعي تجاه قصور القوى السياسية الشيعية الماسكة بالسلطة منذ العام 2003 وعجزها عن توفير أبسط متطلبات العيش الكريم من تحسين الوضع المعاشي والصحي والتعليمي في المناطق الوسطى والجنوبية على الرغم من أستتباب الوضع الأمني في هذه المناطق، وأزدادت الفجوة بعد ماسيطر مايسمى تنظيم داعش، وتنامي الخلاف داخل مكونات التحالف الوطني مابين دولة القانون من جهه وتيار الأحرار الممثل للتيار الصدري والمجلس الأعلى من جهه اخرى واتهام تلك الاطراف رئيس الوزراء السابق (نوري المالكي) بمسؤوليته عن هذه النكسة وإنتشار الفساد داخل المنظومة الأمنية مما سبب إنهيار القطعات العسكرية في تلك المناطق وخسارة مدن كبيرة كالموصل وصلاح الدين والأنبار، لذلك أيدت تلك الكتل بالتعاون مع بعض الكتل داخل داخل دولة القانون وقيادات في الدعوة لتسلم حيدر العبادي رئاسة الحكومة بدل من نوري المالكي، مما ترك ذلك شرخاً كبيراً داخل الدعوة كحزب ودولة القانون ككتلة لها أثرها على انتخابات 2018، وهذا يبرر دخول حزب

الدعوة الانتخابات البرلمانية بقائمتين هما(النصرودولة القانون) وتوزعهما مابين البناء والأصلاح والاعمار، بين ذلك حالة الانقسام بين القوى السياسية الشيعية.[23]

كما شهدت خارطة القوى السياسية الشيعية تنامي قوة الحشد الشعبي المكون من عدة فصائل بدأت تنافس للقوى الشيعية التقليدية المهيمنة على الساحة لذلك سعت بعض القوى التقليدية باتجاهين أما التحالف مع هذه الفصائل في قائمة أنتخابية واحدة أو التحالف بعد الانتخابات لاسيما مع دخول تلك الفصائل الأنتخابات البرلمانية لعام 2018 بشكل منفرد لكي لاتشتغل القوى الشيعية التقليدية منجز وشعبية الحشد، فتشكيلهم لقائمة الفتح وحصولهم على (47) مقعداً إذ جاء بالمركز الثاني بعد سائرون التي حصلت على (54) مقعد هي دالة واضحة على ثقل الذي تتمتع به هذه القوى، مما يجعل موقع أغلب القوى التقليدية الشيعية ومكاسبها وهيمنتها على مدى عدة سنوات في خطر لوجود قوى جديدة تدخل الساحة السياسية يكون لها قرار مؤثر في تشكيل اية حكومة قادمة.[24]

أما القوى المدنية على الرغم من قلة المقاعد التي حصلت عليها في أنتخابات 2014 الا ان السخط الشعبي الكبير تجاه القوى المهيمنة بالسلطة وسياسات تسييس الدين والطائفة والقومية، ومطالبة هذه القوى بالاصلاح وكشف الفاسدين جعلها تتوسع في قاعدتها الجماهيرية وقيادة حركة الأحتجاج الجماهيري، وتتنوع القوى المدنية مابين قوى شيوعية يمثلها الحزب الشيوعي العراقي وقوى يسارية أخرى وقوى ليبرالية فضلاً عن عدد كبير من الشخصيات المستقلة من الناشطين المدنيين، لكن هذه القوى لم تدخل في قائمة واحدة بل تشتت تلك القوى في اكثر من قائمة رفعت شعار المدنية مما قد يؤثر على القاعدة التصويتية لهذه القوى على الرغم من هذا التشتت فهذه القوى حاولت الأفادة من السخط الشعبي الناقم على السياسات السلبية القائمة لكن والملاحظ في هذه الخريطة هو بروز تحالف جديد يجمع الصدريين والقوى اليسارية ممثلة بالحزب الشيوعي وقوى ليبرالية كالحزب الجمهوري العراقي وبعض القوى المدنية ضمن (تحالف سائرون)، وفي هذا التحالف تم كسر قاعدة

التحالفات السياسية التقليدية بين قوى مختلفة بل متحاربة أيديلوجيا منذ عقود مما خلق قاعدة جديدة من التحالفات، الأمر الذي جعل جميع القوى السياسية بجميع.[25]

لقد فشلت القوى السياسية العراقية التي تولت السلطة بكافة تنوعاتها من معالجة الاثار الكارثية التي تعرض لها العراق من أحتلال المدن العراقية في العام **2014** إذ لم تعطِ أي اهتمام لوضع خطة شاملة لمعالجة أثار تلك النكسة سواء الآنية أم البعيدة المدى، فالخسائر البشرية الكبيرة التي تعرض لها العراق في هذه المرحلة كبيرة جداً سواء نتيجة القتل الوحشي الذي تعرض له المدنييون العراقييون على يد الجماعات الارهابية أو ماتعرض له المدنييون الأبرياء نتيجة العمليات العسكرية وعشرات الألاف من العوائل التي فقدت ابنائها للدفاع وتحرير الأراضي العراقية من سيطرة ذلك التنظيم وما تعرضت له الأقليات خاصة الأيزيديين والشبك من تطهير عرقي جعل العراق يعاني من أثار الأبادة الجماعية لمختلف الجرائم التي تعرضت لها تلك الفئات المجتمعية، مما جعل المجتمع العراقي يتوحد في المعاناة والنقمة على القوى السياسية التي لم تقدم اية حلولاً لتخفيف من أثار النكسة، بل نجد تلك القوى السياسية تحاول الأفادة من تلك المعاناة لتعزيز دورها السياسي المستقبلي بحجه الدفاع عن الكم الكبير من الضحايا.[26]

فالملاحظ في أغلب القيادات السياسية العراقية وخاصة قيادات الصف الاول سواء كانت سنية ام شيعية أم كردية، لم تستطع ان تحقق أنجاز مؤثر في بنية الدولة العراقية على الرغم من توليهم مناصب هامة في قيادة الدولة، مع أستمرار حالة عدم الثقة والحرب الكلامية بين الأطراف، كانت لها أنعكاسات سلبية على المجتمع العراقي وأستقرارة لان ذلك يؤدي بالنتيجة الى تهديد السلم الأهلي غير المستقر في الأساس، ولعل الحرب الكلامية بين رئيس أئتلاف دولة القانون ورئيس أقليم كردستان من جهه أخرى وبعض الأطراف السياسية السنية وتحمل المسؤولية عن سقوط الموصل دالة واضحة على ذلك، لكن الملاحظ ان هذا الصراع أنتهى مع انتهاء الأنتخابات وتشكيل التحالفات ودخول من دولة القانون والحزب الديمقراطي الكردستانس والمشروع العربي في كتلة واحدة، وبهذا أصبحت تلك القيادات مصدر لتأجيج

الصراع وعدت سبب تنامي الأزمات التي يعاني منها العراق والذي سبب إحتقان مجتمعي له اثار اجتماعية بعيدة المدى، وبهذا فأن القيادات السياسية التقليدية العراقية وسياستها غير المدروسة تعد من اهم أسباب عدم الاستقرار وتنامي الجماعات المسلحة والفساد نتيجة تلك الصراعات .[27]

أن التخوف المطروح هو إن الأسباب التي ادت الى أحتلال الأراضي العراقية من قبل التنظيم المتشدد لاتزال باقية فالصراع الحزبي مستمراً في إزدياد وأنتقلت حدته داخل المكون نفسه بين القوى التقليدية والقوى الصاعدة التي تحاول ان يكون لها وجود على الساحة، فضلاً عن أستمرار تنامي ظاهرة الفساد بالرغم من دعوات الأصلاح وملاحقة، بعد ان أصبح معضلة خطيرة مع تورط عدد كبير القوى السياسية العراقية بحماية الفاسدين وتكون مضلة حماية من محاسبتهم، ولعل وجود أكثر من خمسين ألف أسم وهمي في المؤسة العسكرية العراقية داله واضحة على عمق الأزمة التي يعانيها العراق.[28]

ليس هذا فحسب بل ان الدور الاقليمي والدولي وتاثيره على القوى السياسية العراقية على تنوعاتها لايزال مستمرا بل ومؤثراً على المشهد العراقي الراهن، والتي لها تأثير في رسم التحالفات السياسية بين القوى المنافسه ضمن المكون نفسه، أذ يبين ذلك هشاشة بنية القوى السياسية العراقية وعدم قدرتها الصمود بوجة التأثير الخارجي سواء كان أقليماً أم دولياً، بحيث أصبح القرار الوطني العراقي متأثراً بالضغط الأقليمي والدولي، والذي يسهم بدورة بضعف الدولة وصعوبة أستقلال القرار السياسي العراقي عن تأثير المحيط مما يجعل أيجاد حلول ومعالجة المشكلات التي يعاني منها العراق صعبة التحقيق في ظل هذا التأثير أذا ما أستمر هذا التدخل في القرار السياسي العراقي، لذلك الحاجة اليوم هي في خروج القوى السياسية المؤثرة في العراقي تلك العباءة الى مظلة وطنية جامعة.[29]

الخاتمة

بينت أحداث العام 2014 عن عجز القوى السياسية التي شاركت بالسلطة في العراق بعد العام 2003 عدم قدرتها إنجاح مشروع بناء دولة عراقية قوية، بعد أن أصبحت مؤسسات

الدولة العراقية جزءاً من منظومة المحاصصة الحزبية وأستمر الولاء الحزبي يطغى على الولاء الوطني والذي أسهم في تهديم بناء الدولة، كما أثبتت هذه الأحداث هشاشة بنية القوى السياسية العراقية وتشتتها والذي برز بالأنقسامات الكثيرة داخل هذه القوى لذلك تسعى القوى السياسية العراقية بكافة أطيافها وتنوعاتها على أظهار رؤية جديدة تختلف عن الرؤية التي تبنتها على مدار خمسة عشر سنة من مشاركتها في السلطة، وهي تحاول ان تمتص النقمة الشعبية عليها لعدم تحقيقها أية منجز، وازداد دور تلك القوى بعد سيطرة مايسمى بتنظيم داعش على عدد من المدن العراقية، لذلك تحاول هذه القوى جاهدة أعطاء انطباع بانها تعمل على تغيير أستراتيجيتها في عدة ملفات سواء مايتعلق بالابتعاد عن المحاصصة ودعم الأصلاحات الحكومية ومكافحة الفساد المستشري في مؤسسات الدولة العراقية وتعزيز الهوية الوطنية كل تلك المشكلات التي تعد سبباً في تنامي الازمات التي يعانيها العراق اليوم.

لذلك عملت تلك القوى على طرح أستراتيجية تحمل طابع التغيير والتجديد عن رؤيتها السابقة وشمل هذا التغيير محاور منها تبني مشاريع يحاجها الجمهور من أجل التسويق الأعلامي وإسكات الشارع للحفاظ على مكتسباتها وعدم قدرتهم على تغيير السياسات القائمة لدى هذه القوى، كذلك محاولة التبرأ من الأزمات والمشكلات السابقة من خلال الأنقسام الحاصل داخل هذه القوى وولادة قوى سياسية تتبنى مشاريع جديدة، وتحاول القوى السياسية الجديدة أن تعمل على طرح سياسي وفكري أخر ويكون لها دور في الشارع عبر أنتقاد السياسات الخاطئة التي قامت بها الحكومات السابقة والقوى المشكلة لهذه الحكومات وطرح رؤية جديدة تحاول تلافي الاخطاء السابقة التي مر بها البلد.

لكن هذه القوى تنقسم رؤيتها الى أتجاهين قوى تقليدية تحاول تعزيز وجودها ومكانتها السياسية وتبنت هذا النهج للحفاظ على مكاسبها في معارضة السياسات القائمة، على الرغم من إن بعضها كان مشاركاً في السلطة لتعزيز استمراريتها في الشارع وكسب للجمهور، اما الإتجاه الآخر فهي القوى الجديدة الصاعدة وتسعى الى انتقاد تلك السياسات التي سببت الفشل تحاول تغيير الوضع العام، لاسيما بعد تنامي المظاهرات و المطالبات بالأصلاح كما

هو الحال بالقوى المدنية ومطالباتها بالأصلاح ومحاسبة الفاسدين، كذلك قوى الحشد ومخاطبة الجمهور الشيعي المهمش والذي تعاني مناطقه من تهميش كبير ومشكلات وازمات متفاقمة كالبطالة المتنامية وانخفاض مستويات التعليم وضعف الخدمات كذلك الحال مع القوى السنية الصاعدة التي حاربت التنظيم المتطرف والتي حصلت على تأييد من سكان المناطق وتستفيد من النقمة الحاصلة على القوى التقليدية لعجزها عن توفير متطلبات جمهورها في المخيمات أو مابعد التحرير من اعادة بناء وأعادة النازحين وتوفير الحاجات الضرورية لعودتهم، كما ان قوى المعارضة الكردية اصبح لها مكانة مهمة في الساحة السياسية وبروز قوى جديدة تنتقد هيمنة الحزبين الكرديين وسطوتهما على المال والسلطة في حين يعاني المواطنين الكرد من أزمات أقتصادية حادة، لذلك فان خريطة القوى السياسية بعد داعش افرز تطور جديد نزعة المعارضة في انتقاد القوى السياسية التي شاركت في السلطة منذ العام 2003 ومحاولة تغيير تلك القوى ووصول قوى جديدة، إلا ان تطبيق هذة الرؤية في الأمد القريب مستبعد لما لهذة القوى من نفوذ سياسية ومالي كبير فضلا عن تغلغلها في مؤسسات الدولة والذي يجعل من عملية التغيير صعبة وشاقة وتأخذ وقت اطول .

The map of Iraqi political forces after the ISIS and its

Dr.ahmed mohammed jaber

Abstract

The structure of Iraqi political forces suffers from serious challenges that affect the unity and cohesion of these forces. The events of 2014 and the fall of a number of Iraqi cities in the hands of what is called ISIS have been a clear evidence that showed the fragility of these forces and the weakness of their institutional structure. Since the change that Iraq witnessed, the Iraqi political forces have not been able to accomplish clear achievements and that led to serious challenges threatening their unity, cohesion, popularity, and consequently the inability to succeed in building the Iraqi state

and its institutions. These forces became in a state of aimlessness and division which led to the rise of new forces trying to get rid of the mistakes of traditional forces holding power.

---

[1] نقلاًعن: ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2008، ص 168.

[2] زكريا أبراهيم، مشكلة البنية، د.ط، دار مصر للطباعة، القاهرة، 1990، ص ص 31-32.

[3] عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق المواريث التاريخية والاسس الثقافية والمحددات الخارجية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 133.

[4] عزيز قادر الصمانجي، قطار المعارضة العراقية من بيروت 1991 الى بغداد، ط1، دار الحكمة ، لندن، 2009، ص 577.

[5] شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ط1، دار الحكمة، لندن، 2000، ص ص 400-402. كذلك ينظر: محمد بحر العلوم، أوراق سياسية معاصرة، ط1، زيد للنشر، بغداد، 2004، ص 413.

[6] احمد محمد علي، الجذور الفكرية للهوية الوطنية العراقية وأبعادها المستقبلية بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد53، 2012، ص 202.

[7] علي القريشي، من الهجرة الى الدولة في تجربة الأسلام السياسي في العراق وأحتمالات المستقبل، ط1، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2006، ص76.

[8] علي القريشي، مصدر سبق ذكره، ص ص 129-131.

[9] علي الشمراني، صراع الأضداد قطار المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، ط1، دار الحكمة، لندن، 2003. ص 13.

[10] محمد طاهر الحسيني، العيش المشترك فلسفة وآليات عمل، سلسلة أصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، العدد2، بغداد،2015، ص 31.

[11] ينظر:رشيد الخيون، لاهوت السياسة الأحزاب والحركات الدينية في العراق، ط1،دراسات عراقية، بيروت،2009، ص 6.

[12] المؤتمر الصحفي لرئيس الدائرة الانتخابية رياض البدران حول نسبة المشاركة في البرلمان العراقي بتاريخ 2018/5/12.

[13] ينظر: علي الأديب، أزمة العراق ثقافية تأريخية، ملتقى بحر العلوم للحوار، العدد3، بغداد، 2012، ص ص 16-17.

[14] رستم محمود، آفاق المعارضة في اقليم كردستان العراق صلابة البنى التقليدية ورهان تفكيك المناطقية، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أب، 2011، ص2.

[15] عادل عبد المهدي، ازمة العراق غياب المشروع الوطني، ملتقى بحر العلوم للحوار، العدد2، بغداد، 2012، ص 12.

[16] حسين عدنان هادي، العلاقة بين الحكومة العراقية الاتحادية وأقليم كردستان الاشكاليات المؤثرات السيناريوهات، مجلة أبحاث أستراتيجية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الأستراتيجية، بغداد، لعدد 8، 2015، ص 74.

[17] رستم محمود، مصدرسبق ذكرة، ص ص 7-9.

[18] ينظر: موقع قناة الفرات على شبكة الأنترنيت، لقاء قناة الفرات مع السيد شسوار عبد الواحد،

http://www.alforatnews.com/

(*) بينت نتائج الأنتخابات البرلمانية في العراق لعام 2018حصول الحزب الديمقراطي الكوردستاني على(25) مقعداً أما الاتحاد الوطني الكوردستاني(18) مقعداً في حين حصلت حركة التغيير على(5) مقاعد وحركة الجيل الجديد على(4) مقاعد ، وتحالف من أجل الديمقراطية والعدالة(2) مقعد، والأتحاد الأسلامي الكوردستاني على(2)مقعد، الجماعة الأسلامية(2) مقعد،) كذلك هو الحال بالنسبة لأنتخابات برلمان أقليم كوردستان فحصل الحزب الديمقراطي الكوردستاني على (45) مقعد والأتحاد الوطني الكوردساتني على(21) وحصلت حركة التغيير(12) وحركة الجيل الجديد على(8)، والجماعة الكوردستانية (7) مقاعد، تحالف نحول الاصلاح(5) مقاعد، تحالف العصر (1)، وقائمة ازادي (1)، اما الكوتا فحصلت كلا من حزب التنمية التركماني(2) مقعد، قائمة الأصلاح التركماني(1) مقعد، الجبهة التركمانية(1) مقعد، قائمة الرافدين(1) مقعد، المجلس الشعبي الكلداني الأشوري السرياني(1)، تحالف الاتحاد القومي(3) مقعد الكيان الارمني (1) مقعد، ينظر: موقع المفوضية المستقلة للانتخابات في العراق، http://www.ihec.iq:كذلك ينظر: المؤتمر الصحفي للمفوضية المستقلة للأنتخابات في كوردستان، في 2018/10/21.

19 فاتن محمَّد عبد الرزاق، تحالف القوى الكردية والأستحقاقات الأنتخابية2018، التقرير الأستراتيجي العراقي الخارطة السياسية العراقية وأثرها على أنتخابات 2017-2018، المركز الديمقراطي العربي،برلين، كانون الأول ، 2017، ص 58.

20 ينظر: وحدة الدراسات العراقية في مركز الامارات للسياسات، مشكلة النزوح في العراق الواقع والأبعاد في ظل العمليات العسكرية في محافظة نينوى، مركز الامارات للسياسات، ابو ظبي، 2017. ص 1.

21 هشام الهاشمي، عالم داعش تنظيم الدولة الأسلامية في العراق والشام، ط1، دار الحكمة، لندن، دار بابل، بغداد، 2015، ص 123-126. كذلك ينظر: نصر قرار المكمة الأتحادية العليا رقم 8/ أتحادية / 2018بتاريخ 21/ 1/ 2018.

22 احمد محمَّد علي العوادي، تحديات القوى السياسية السنية في أنتخابات 2018 من الأنقسام الى تغيير التحالفات، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، بغداد، العدد44،أيلول 2018، ص 59.

23 علي المؤيد، أحداث الموصل وإعادة التوازن الشيعي في معادلة صنع القرار، مجلة حوار الفكر، المركز العراقي لحوار الفكر، بغداد، العدد 30، 2014، ص 14.

24 ريناد منصور وفالح عبد الجبار، الحشد الشعبي ومستقبل العراق، مركز كارنيغي للشرق الأوسط،بيروت،2017،ص 37.

25 ينظر: موقع الحزب الشيوعي العراقي: http://www.iraqicp.com/old/index.php/party/

26 كريغ وايسايد، حالة الأرهاب كإبادة جماعية في عصر الدولة الضعيفة، حصاد البيان، سلسلة أصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، العدد5، بغداد، 2016، ص 31.

27 عمر عبد الرزاق، من بغداد الى أربيل في أنتظار عراق مابعد داعش، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد449، 2016،، ص ص 55-56.

28 مجموعة باحثين، داعش أيكولوجيا التمدد وشم الدين بالدم، ط1، دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع-مركز حمورابي للبحوث والدراسات الأستراتيجية، 2016، بيروت-بغداد، ص 100.

[29] جواد العطار، دور العامل الخارجي بالتأثير على خيارات الاحزاب السياسية في العراق بمرحلتي المعارضة والحكم، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، بغداد، العدد 41، 2017، ص ص 45-46.